



الرقم : رقم برقية ( ٣ ) لعام ٢٠٢٢ م  
التاريخ : ٢٠٢٢ / ١ / ٤  
الموافق :  
المرفقات :

المحترمين  
المحترمين  
المحترمين  
المحترمين  
المحترمين

الأخوة الوزراء  
الأخوة محافظي المحافظات  
الأخوة رؤساء المؤسسات العامة والهيئات والمصالح الحكومية  
الأخوة مدراء عموم مكاتب المالية بالمحافظات  
الأخوة مدراء عموم الشؤون المالية

## الموضوع / اغلاق الحسابات الجارية في البنوك التجارية والمصارف الخاصة بوحدات الجهاز الإداري للدولة

### والمصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات والوحدات المنسقلة والمحقة

تهديكم وزارة المالية أطيب التحايا وتتمنى لكم التوفيق والنجاح ... وإشارة إلى الموضوع أعلاه وعملاً بنصوص واحكام القانون المالي رقم (٨) لعام ١٩٩٠م ولائحته التنفيذية مادة (٣٦)، (٣٩)، (٤٢) (٥٦) وعطفاً على توجيهات اللجنة الاقتصادية وقرار مجلس الوزراء (٦٧) لسنة ٢٠١٨م وإلى مذكراتنا السابقة أرقام (٢٠٩) تاريخ ٢٠١٩/٢/٢١م ورقم (٤٢٢) تاريخ ٢٠١٩/٥/٢م ورقم (٥٢٧) تاريخ ٢٠٢٠/٥/١١م ورقم (٧) تاريخ ٢٠٢٢/١/٢م وتعميمنا رقم (٣) لسنة ٢٠١٩م ورقم (٧) لسنة ٢٠٢٠م ورقم (٧) لسنة ٢٠٢١م ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تقوم بها وزارة المالية والبنك المركزي اليمني.

يتم اغلاق اية حسابات جارية مفتوحة لدى البنوك التجارية والإسلامية والمصارف وشركات الصرافة وعدم توريد الموارد إلى الحسابات المخصصة لها والمفتوحة طرف البنك المركزي اليمني الرئيسي عدن وقرعه في المحافظات وفقاً للقانون والالتزام بقواعد الامتثال المالي والتقييد بالتخاطب مع وزارة المالية باعتبارها الجهة المختصة لفتح الحسابات ولها حق الاشراف والرقابة والتفتيش والضبط وفقاً لنص المادة (٥٦) و(٥٧) من القانون المالي رقم (٨) لعام ١٩٩٠م ولائحته التنفيذية .

وعليه يتم التقييد بما جاء أعلاه وعدم فتح حسابات لدى البنوك التجارية وشركات الصرافة وتحمل الجهات وممثلي المالية المسؤولية القانونية وما يترتب عن تلك المخالفات من إجراءات قانونية.

مع خالص تقديرونا...



د. سالم بن بركة  
وزير المالية

نسالة مع التعمية -  
مكتب رئاسة الجمهورية  
مكتب مدير و مجلس الوزراء  
الجهة المركزي للرقابة والمحاسبة  
الهيئة العامة لمكافحة الفساد  
المنفذ